

## لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٨٠٣

الاثنين ٢٢ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠

فيينا

الرئيس، السيد فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية)  
الرئيس الجديد، السيد أحمد طالب زادة (جمهورية إيران الإسلامية)

وإذا ما سمحت لي اللجنة الفرعية سوف أترأس هذا الاجتماع إلى حين انتخاب الرئيس الجديد، وبعدها سيكون من دواعي سروري أن أدعوه لكي يتبوأ الرئاسة.

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/١٩

افتتاح الجلسة

على الرغم من ذلك، وقبل البدء في عملية انتخاب الرئيس، فإن اللجنة الفرعية عليها أن تعتمد جدول الأعمال لهذه الدورة، وسوف نبدأ إذاً باعتماد جدول الأعمال.

الرئيس: صباح الخير سيداتي سادتي، أرحب بكم في هذه الدورة وأعلن افتتاح الاجتماع الثالث بعد الثمانمائة للجنة الفرعية التابعة للجنة الفضاء الخارجي.

اعتماد جدول الأعمال

كما تدركون جميعاً، فإن اللجنة سوف تنتخب بعد لحظات رئيساً لفترة عامين وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثانية والخمسين للجنة الكوبوس.

مطروح عليكم بغرض الموافقة والاعتماد جدولاً للأعمال وارد في الوثيقة A/AC.105/C.2/L.277، جدول الأعمال المؤقت أعد على أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في دورة ٢٠٠٩ للجنة الكوبوس واعتمدها بعدها الجمعية العامة في قرارها ٨٦/٦٤

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداءً من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات، Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

V.10-53387 (A)

\* 1053387 \*

أود أن أؤكد لكم على التزامي في العمل في إطار هذه اللجنة الفرعية ويشرفني أن أضطلع بهذه الوظيفة الهامة التي أتمها بكل نجاح السيد الدكتور فلاديمير كوبال الذي أعبر له بهذه المناسبة على شكري وعرفاني.

### طلبات المراقبين

السادة الأعضاء الموقرون، أود أن أعلم اللجنة الفرعية بأنني حصلت على بلاغات ورسائل من أذربيجان وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وتونس والإمارات العربية المتحدة، تطلب تلك الدول فيها المشاركة في أعمال هذه الدورة الحالية للجنة الفرعية القانونية بصفة المراقب. ولذا سوف أقترح عليكم، ووفقاً للممارسات المعمول بها، أن ندعو تلك الوفود لحضور الدورة الحالية وأن تتوجه ببياناتها للجنة الفرعية حسب الاقتضاء، وذلك بطبيعة الحال دون المساس بطبيعة هذه الطلبات، وهذا كذلك لا يتطلب أي قرار بالنسبة لوضع المراقب، قرار رسمي، وهي مجرد رسملة ولياقة تتوجه بها لتلك الوفود. إن لم يكن لديكم اعتراض، سوف يتقرر الأمر على هذا النحو.

### طلبات العضوية

أود كذلك أن أعلم اللجنة الفرعية بطلب مقدم من تونس كي تصبح عضواً كامل العضوية في لجنة الكوبوس، الرسالة الرسمية التي أرسلت بها تونس وصلت إلى مكتب شؤون الفضاء الخارجي في الرابع عشر من آب/أغسطس ٢٠٠٩، وعممت على النحو الواجب لكل البعثات الدائمة للدول الأعضاء في هذه اللجنة بمذكرة شفوية في الخامس من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، والمذكرة الشفهية التي حصلنا عليها من تونس واردة في ورقة العمل ٦، 6 conference room paper، وهناك قرار سوف تتخذه لجنة الكوبوس في دورتها الثالثة والخمسين في حزيران/يونيه من هذا العام بخصوص هذا الطلب.

### برنامج العمل

السادة الأعضاء الموقرون، أود الآن أن أنتقل بكم إلى نظرة مفصلة لبرنامج عملنا في هذه الدورة. وفقاً لجدول الأعمال الذي اعتمدهنا للتو، فإن هذه الدورة سوف تنظر في البنود الأربعة التالية كبنود معتادة على جدول الأعمال، وذلك مراعاة لانشغالات عدد من البلدان وخاصة من البلدان النامية.

الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. أرجو منكم أن تسجلوا أن الشروحات ليست جزءاً من جدول الأعمال وأن هناك جدولاً زمنياً مؤقتاً أو تأشيرياً وإرشادياً في ملحق هذه الوثيقة. هل بإمكانني أن أعتبر إذا أنكم توافقون على جدول الأعمال؟ تقرر الأمر على هذا النحو.

الآن، أود أن نتناول البند الخاص بانتخاب الرئيس.

### انتخاب الرئيس

أود أن أعلم الوفود أنه في الفقرة الثالثة والأربعين من القرار ٨٦/٦٤ الصادر عن الجمعية العامة، وافقت الجمعية العامة على تشكيل مكاتب اللجنة، لجنة الكوبوس ولجنتيها الفرعيتين للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١. ووافقت الجمعية كذلك، على أن تنتخب اللجنة ولجنتها الفرعيتان أعضاء المكتب بالنسبة لدورات ٢٠١٠ وفقاً للتشكيل المعتمد.

وأود كذلك أن أذكر الوفود بأن لجنة الكوبوس في دورتها الثانية والخمسين في ٢٠٠٩ وافقت على أن السيد أحمد طالب زاده من جمهورية إيران الإسلامية سيكون رئيساً للجنة الفرعية القانونية. وإن لم يكن هناك اعتراض، سوف أعتبر أن اللجنة الفرعية تود انتخاب السيد أحمد طالب زاده رئيساً لها لمدة عامين بدءاً بهذه الدورة، الدورة الحالية، ما من اعتراض؟ تقرر الأمر.

الآن وبعد عامين من تولي لرئاسة هذه اللجنة الفرعية أود أن أتوجه إليكم بالشكر على تعاونكم معي وعلى حماسكم لمناقشة القضايا القانونية المتعلقة بالفضاء الخارجي، وكممثل عن بلادي سوف أواصل العمل معكم وبسرور بالغ.

والآن أود أن أهني بحرارة السيد أحمد طالب زاده على انتخابه وأدعو لتولي رئاسة اللجنة الفرعية. تفضل.

### الرئيس أحمد طالب زادة (جمهورية إيران الإسلامية)

(ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): السادة الأعضاء الموقرون، سيداتي سادتي، أود أن أتوجه بالشكر إلى كافة الدول الأعضاء في هذه اللجنة على انتخابي رئيساً للجنة الفرعية القانونية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وعلى الثقة التي وضعتها في شخصي من أجل قيادة أعمال هذه اللجنة الفرعية القانونية.

معلومات بشأن أنشطة المنظمات الدولية فيما يخص قانون الفضاء. والتقارير التي تم تلقيها من المنظمات الدولية واردة ضمن الوثيقة A/AC.105/C.2/L.278 والضميمة الأولى التابعة لها وكذلك ضمن وثيقة قاعة المؤتمرات CRP.3.

البند المعتاد الرابع هو البند السابع، ويخص "المسائل المتصلة بما يلي، أ- تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وب- طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه بما في ذلك النظر في السبل والوسائل الكفيلة لتحقيق الاستخدام الرشيد والعاقل للمدار الثابت بالنسبة للأرض دون المساس بدول الاتحاد الدولي للاتصالات".

وفي الفقرة الخامسة من قرارها السادس والثمانين للدورة الرابعة والستين اتفقت الجمعية العامة على أن تعيد للجنة الفرعية عقد اجتماع فريقها العامل المعني بتعريف الفضاء الخارجي وفي الدورة التاسعة والثلاثين سنة ٢٠٠٠، اتفقت اللجنة الفرعية على أن يبقى البند المذكور بنداً عادياً في جدول أعمالها على أن ينظر الفريق العامل المعني في هذا البند في المسائل المتصلة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده دون غيرها. وسيكون امام الفريق العامل الوثائق التالية، التشريعات الوطنية والممارسات المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، الضميمة السادسة للوثيقة A/AC.105/865، مسائل فيما يخص تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، الأسئلة المطروحة والرود الواردة من الدول الأعضاء الضميمة الخامسة والسادسة للوثيقة A/AC.105/889.

كما ينبغي للجنة الفرعية أن تنظر في أربعة بنود أخرى ذات مسائل مفردة، البند الأول من هذه البنود الأربعة هو البند الثامن، ويخص "استعراض المبادئ ذات الصلة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي وإمكانية تنقيحها" وفي هذا الصدد، فإني أود إبلاغ الوفود الكريمة بأنه في الفقرة الحادية عشرة من قرار الجمعية العامة السادس والثمانين في دورتها الرابعة والستين فإن الجمعية قد أعربت عن رضاها بشأن إطار الأمان الخاص بمصادر القدرة النووية وتطبيقاتها في الفضاء الخارجي والذي تم إقراره من قبل اللجنة في دورتها الثانية والخمسين، ويرد بيان ذلك ضمن الوثيقة A/AC.105/934.

البند المفرد الثاني هو البند التاسع، "دراسة واستعراض التطورات ذات الصلة بمشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة"، وقد علمت أن ممثل اليونيدروا

البند المعتاد الأول هو البند الرابع "التبادل العام للآراء"، أثناء تبادل هذا البند، الوفود سوف تقدم معلومات حول الأنشطة المرتبطة بقانون الفضاء وسوف تسلط الضوء على أي قضايا نغطيها بنقاش مفصل في إطار البنود الأخرى.

البند المعتاد الثاني هو البند الخامس "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، في الفقرة الخامسة من القرار ٨٦/٦٤ الصادر عن الجمعية العامة، وافقت الجمعية العامة على أن تعيد للجنة الفرعية انعقاد الفريق العامل المعني بـ "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها". وفي الدورة الأربعين في ٢٠٠١، اللجنة الفرعية وافقت على أن المواضيع التي سيغطيها الفريق العامل بنقاشه ستتضمن حالة المعاهدات واستعراض التنفيذ والعقبات التي تعترض طريق الانضمام العالمي بالإضافة إلى النهوض وترويج قانون الفضاء وخاصة عبر برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. وفي الدورة الحادية والأربعين في ٢٠٠٢، وافقت اللجنة الفرعية على أن الفريق العامل سوف ينظر في أي قضايا جديدة مشابهة يمكن أن تنشأ أثناء مناقشات الفريق، شريطة أن تندرج تلك القضايا في إطار ولاية الفريق.

في الدورة الثامنة والأربعين من دورات اللجنة الفرعية سنة ٢٠٠٩، اتفق الفريق العامل من الدول الأعضاء، عند معالجة مشكلة تدني مستوى انضمام الدول إلى الاتفاق الذي يحكم أنشطة الدول للقمر وسائر الأجرام السماوية، أن تواصل الدول بحث هذه المسألة في الدورة التاسعة والأربعين للجنة سنة ٢٠١٠، وأن يبحث، أ- الأنشطة التي يجري القيام بها حالياً أو المزمع القيام بها على سطح القمر أو الأجرام السماوية في المستقبل القريب، ب- تحديد مزايا الانضمام إلى اتفاق القمر، ج- تحديد القواعد الدولية والوطنية التي تحكم الأنشطة على سطح القمر وسائر الأجرام السماوية، د- النظر فيما إذا كانت القواعد الدولية الموجودة تفي بما يجب بالأنشطة التي تتم على سطح القمر وسائر الأجرام السماوية.

وفي الدورة نفسها سنة ٢٠٠٩، فإن اللجنة الفرعية اتفقت على أن تستعرض اللجنة الفرعية في دورتها الراهنة أو تنظر في مدى الحاجة إلى تمديد ولاية الفريق العامل إلى ما بعد سنة ٢٠١٠.

البند الثالث العادي وهو البند السادس ويخص أنشطة المنظمات الدولية فيما يخص قانون الفضاء. في إطار هذا البند، فإن الدول الأعضاء لها أن تنهي إلى عناية اللجنة الفرعية أية

الثامنة والأربعين سنة ٢٠٠٩ لاحظت أن بعض الدول قد عززت آلياتها الوطنية التي تحكم تخفيف وطئ الحطام الفضائي وذلك من خلال تعيين هيئات حكومية للإشراف وإشراك قطاع البحث والصناعة ووضع قاعدات تشريعية جديدة وتعليمات ومعايير وأطر. وكل الوفود هذا الصباح ستحصل على نشرة تتضمن توجيهات تخفيف وطأة الفضاء الخارجي الصادرة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

هناك بندٌ يندرج في إطار خطة العمل، سنة ٢٠٠٧ كانت اللجنة الفرعية قد اتفقت على إدراج بندٍ يتعلق بتبادل عام للمعلومات بشأن التشريعات الوطنية التي تخص استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية كبندٍ للخطة الرباعية التي تمتد من سنة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ ويندرج ذلك البند في البند الثاني عشر. وفي الفقرة الخامسة من قرار الجمعية العامة السادس والثمانين بدورتها الرابعة وستين اتفقت الجمعية العامة على أن تعيد اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة والأربعين عقد فريقها العامل المخصص لهذا البند. والفريق العامل سيواصل فحص الردود الواردة من الدول الأعضاء بشأن تشريعاتها الوطنية بخصوص الأنشطة الفضائية، وسيشروع في إعداد تقريره، بما في ذلك منه الاستنتاجات، وفقاً لخطة العمل التي تشمل الفترة من سنة ٢٠٠٨ إلى سنة ٢٠١١، ويرد ذلك ضمن تقرير اللجنة الفرعية بمذكرتها السادسة والأربعين A/AC.105/891 الفقرة السادسة والثلاثين بعد المئة.

وخلال الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية سنة ٢٠٠٩، كان الفريق العامل المعني قد اتفق على أن يواصل خلال هذه الدورة من الدورة الفرعية فحص المسائل التي تم تناولها خلال الدورة الثامنة والأربعين. كما أن الفريق العامل قد اتفق على أن عدداً من المسائل تحتاج مزيداً من النظر منها مسألة تنظيم الدول لنقل ملكية الأجسام الفضائية ونقل الأنشطة الفضائية المرخص بها إلى الغير، الأطراف الثالثة، ومشاركة الأفراد من الخواص في الرحلات الفضائية، ومعالجة مسائل المسؤولية والمسؤولية المدنية في حالات الارتطام بين السواتل في الفضاء الخارجي من خلال عقود المزودين بالخدمات. وسيكون أمام اللجنة الفرعية وثيقة تتضمن معلومات مستقاة من الدول الأعضاء بجانب التشريعات الوطنية بهذا الصدد وهي الوثيقة A/AC.105/957. بالإضافة إلى ذلك فإن أمام اللجنة الفرعية وثيقة قاعة مؤتمرات تتضمن المعلومات الواردة من الدول الأعضاء واستعراض عام للتشريعات الوطنية في مجال الفضاء.

سيكون حاضراً أثناء أعمال هذه الدورة، ويبلغ اللجنة الفرعية بالمستجدات فيما يخص مسودة البروتوكول المذكور.

البند المفرد الثالث هو البند العاشر، ويخص "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء"، اللجنة الفرعية في دورتها الثامنة والأربعين في ٢٠٠٩ اتفقت على أن تعزز القدرات والتدريب والتعليم والتربية في مجال القانون الفضائي هي مسائل بالغة الأهمية بالنسبة إلى الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة في سبيل زيادة تطوير الجوانب العملية في علوم الفضاء وتكنولوجياه وتعزيز المعارف أو المعرفة بالإطار القانوني الذي تندرج في إطاره الأنشطة الفضائية. وأكدت على أهمية دور اللجنة الفرعية في هذا الصدد. وأوصت اللجنة الفرعية الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين لدى اللجنة، لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بإبلاغ اللجنة الفرعية في هذه الدورة بأي تدابير تكون قد اتخذت أو يزمع اتخاذها على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي بغية تعزيز القدرات في قانون الفضاء. وسيكون أمام اللجنة الفرعية تقرير من الأمانة بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بتعزيز القدرات في مجال قانون الفضاء، رمز التقرير هو A/AC.105/954، وكذلك وثيقة قاعة مؤتمرات، الوثيقة CRP.8 وتتضمن بيانات وصلت من الدول الأعضاء بشأن التدابير التي قامت بها ومبادراتها في سبيل تعزيز القدرات بشأن قانون الفضاء.

كما سيكون أمام اللجنة الفرعية تقريراً عن الحلقة الدراسية التي نظمت بالاشتراك بين الأمم المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بشأن قانون الفضاء حول قانون الفضاء الدولي والتنمية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بشأن استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية، وقد عُقدت تلك الحلقة الدراسية بطهران ما بين ٨-١١ من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩. وستوفر أعمال هذه الحلقة الدراسية للمندوبين الكرام خلال في غضون هذا الأسبوع.

كما أن اللجنة الفرعية ستجد أمامها تقريراً بشأن الاجتماع الخبراء الثاني للأمم المتحدة بشأن تعزيز التربية والتعليم في قانون الفضاء، والذي عقد بالتوازي مع الحلقة الدراسية لقانون الفضاء يومي الثاني عشر والثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

البند المفرد الرابع يكون هو البند الحادي عشر ويخص تبادلًا عاماً للمعلومات عن الآليات الوطنية المتصلة بتدابير تخفيف الحطام الفضائي، وقد كانت اللجنة الفرعية في دورتها

الجلسات بالنسبة إلى الجلسات العامة، وتوفر تلك التسجيلات باللغة الأصلية التي تتلى بها البيانات وبالإنكليزية. وأرجو أن تنتبهوا بأن في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٦ فإن الجمعية العامة قد حددت خطوطاً إرشادية بشأن حصر مدة الاجتماعات بما في ذلك ما يلي، أ- ينبغي للاجتماعات أن تعقد عادة خلال ساعات العمل المعتادة، أي من العاشرة حتى الواحدة صباحاً ومن الواحدة حتى السادسة عصراً في أيام العمل. ب- أنه ينبغي للأجهزة الدولية الحكومية أن تستعرض أنماط العمل في اجتماعاتها ودورات الإبلاغ وإعداد التقارير، وذلك بالتنسيق مع خدمات المؤتمرات، وأن تعد لها طلباتها بشأن الاجتماعات بالنسبة للدورات التالية وفقاً إلى ذلك.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك قيوداً مالية من حيث قدرات خدمات المؤتمرات توافق النزعة إلى تزايد الطلب على خدمات المؤتمرات والوثائق، والموارد المتاحة حالياً لا يمكنها أن تتحمل المزيد إضافة إلى عبء الفضاء، وهناك حاجة إلى الالتزام الصارم بالتوجيهات فيما يتعلق بتقديم خدمات الترجمة الفورية وخدمات المؤتمرات والوثائق، وعلى وجه الخصوص فإن الاجتماعات الخاصة والمشاورات غير الرسمية والاجتماعات التي تتجاوز الساعات المألوفة للعمل، في أيام العمل، لا يمكن أن تحظى بالخدمة المطلوبة.

كذلك، فإن قسم إدارة المؤتمرات قد اتخذ عدداً من التدابير عن الكفاءة بشأن اللجوء إلى الخدمات الخارجية والمعالجة الالكترونية بالكامل للوثائق، والتقليل من ساعات العمل الإضافية ومن الدوريات الليلية في العمل. وهناك حاجة إلى التنسيق الوثيق بين الوفود وبين مصالح المؤتمرات والأمانة بشأن هذه الأمور، وزملاؤنا في مصالح المؤتمرات سيبدلون قصارى جهدهم لخدمتنا في نطاق هذه الحدود، وسيقدموا أكبر قدر ممكن من الوثائق باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، ولكن بالنظر إلى القيود المسلطة، والتي سبق ذكرها فإن بعض الوثائق قد لا تكون متاحة إلا في النصف الأخير من اليوم الأخير للدورة، قد لا تتوفر إلا بالإنكليزية. وباسمكم أود أن أؤكد للأمانة أنه يمكن لها أن تعول على تعاوننا وتفهمنا نحن وسائر الوفود في الالتزام بأجال تسليم الوثائق، وأرجو أن يساعد ذلك في إنجاح هذه الدورة.

كذلك أود أن أذكر الوفود الكريمة بطلب الجمعية العامة بتقصير طول التقارير التي تعدها الأمانة، بما في ذلك تقارير الهيئات الدولية الحكومية، لذلك أود إبلاغكم أنه بما

أخيراً، خلال هذه الدورة، ستنظر اللجنة الفرعية القانونية أيضاً في المقترحات التي ستقدم للجنة الأم بشأن البنود الجديدة التي يُقترح أن تنظر فيها اللجنة الفرعية في دورتها الخمسين سنة ٢٠١١. ووفقاً للهيكل الذي اتفق عليه بشأن جدول أعمال اللجنة الفرعية، فإنه يمكن تقديم المقترحات للنظر فيها في إطار الفئات التالية من بنود جدول الأعمال، البنود المعتادة، بنود المسائل المفردة والتي تناقش سنة واحدة، لا تتكرر. والبنود التي يتم النظر فيها في إطار خطة عمل متعددة السنوات.

بالنسبة إلى الملتقى، أو الندوة العلمية، هناك ندوة علمية ينظمها المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء ستعقد عصر اليوم بداية من الساعة الثالثة عصراً، في نفس هذه القاعة. وعنوان هذه الندوة "التشريعات الوطنية للفضاء وصوغ أدوات قانونية من أجل أن تدفع نمو حركة الأنشطة الفضائية"، وبرنامج الندوة متاح لكافة الوفود.

أيها المندوبون الكرام، اسمحوا لي الآن أن أتطرق إلى مسألة استخدام خدمات المؤتمرات المتاحة للجنة الفرعية. تذكرون أنه وفقاً للسنة السنونة خلال السنوات الماضية، فإن اللجنة الفرعية قد اتفقت على تنظيم عملها على نحو مرن وأن يستمر ذلك كأساس يُتبع في تنظيم أعمال اللجنة الفرعية. وهنا أود أن أقترح من جديد على اللجنة الفرعية اعتماد تنظيم مرن لأعمالها، على نفس الغرار، كي يكون أساساً لعملائنا في هذه الدورة.

هل هناك اعتراضات على هذا المقترح؟ لا أرى اعتراضاً  
تقرر ذلك شكراً.

### المسائل التنظيمية

اسمحوا لي الآن أن أنتقل الآن إلى بعض المسائل التنظيمية، قرار الجمعية العامة ٧١/٣٢ يقتضي إعلام الأعضاء في كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة في بداية الدورة، أية دورة من دورات تلك الأجهزة أو الهيئات بما هو متاح لها من موارد. وأود إبلاغكم بالترتيبات التي أعدت لأغراض هذه الدورة الفرعية.

بالنسبة إلى قاعات الاجتماع التي خصصت في هذه الدورة هي القاعة M1 وMOE19 وM7 وMOE100 وE0951. كما توفر الترجمة الفورية باللغات العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية والتسجيل الصوتي لوقائع

شيلي في إثر الزلزال الذي ألم بالبلاد في شهر شباط/فبراير الماضي. ونناشد كافة الدول لكي تشارك في الجهود الدولية للتعاون مع هذا الشعب، كذلك فإننا نعرب عن النداء لمواصلة التضامن مع شعب هاييتي في إثر التبعات للزلزال الفاجع الذي جد بالبلاد في شهر كانون الثاني/يناير الماضي.

مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبية حريصة على تعزيز السلم والأمن الأهليين والتعاون الدولي وتجدد الإعراب عن احترامها الكامل للمبادئ القانونية التي يقوم عليها استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية، وذلك مع تأكيد، أ- مبدأ الوصول إلى الفضاء الخارجي في كنف التساوي والتكافؤ بين كافة الدول ودونما تمييز وذلك في المجالات العلمية والتقنية والاقتصادية، وفي هذا الصدد فإننا نؤيد الأنشطة الإقلمية الرامية إلى تعزيز الصفة الكونية لاستخدام واستكشاف الفضاء الخارجي وكذلك استخدامه واستكشافه على نحو منصف ورشيد.

ب- أن الفضاء الخارجي وما يدور به من أجرام سماوية لا ينبغي أن يكون خاضعاً لأي إدعاء للسيادة او الملكية للدول أو لمجموعات من الدول.

ج- عدم عسكرة الفضاء الخارجي باعتباره تراثاً للإنسانية وحصر استخدامه فيما يعزز السلم والتعايش السلمي بين الشعوب.

د- التعاون الإقليمي في سبيل [يتعذر سماعها؟] أنشطة فضائية كشأن ما تم توكيده من خلال القرار ٨٦/٦٤ من قرارات الجمعية العامة في العاشر من كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي في سبيل استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وفي سائر المحافل الدولية.

وبوجه عام فإن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبية تعلق أهمية كبرى على زيادة التفاعل بين هذه اللجنة الفرعية واللجنة الفرعية العلمية والتقنية بغرض النهوض بصوغ المعايير الدولية الملزمة والتي تخص المواضيع ذات الأهمية كشأن استخدام مصادر القوة النووية في الفضاء الخارجي والحطام الفضائي بين مسائل أخرى، مع مراعاة أن كلاً من المسؤوليات الأساسية للأمم المتحدة في المجال القانوني تتمثل في تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي في هذا المجال وصون بيئة الفضاء الخارجي.

يخص الدورة الراهنة للجنة الفرعية فإن الأمانة ستقصر من طول التقرير وفقاً للتوجيهات الصادرة من جانب الأمين العام، دون أن يمس ذلك من جودة التقارير أو محتوياتها، ولذا فإنني أرجو تعاونكم وتفهمكم في هذا الخصوص.

أخيراً، فإنه يرجى من الوفود الكريمة أن تطفئ هواتفها المنقولة عند دخول قاعة المؤتمرات، ذلك أن الهواتف التي تظل تعمل تشوش نظام نقل الصوت وتؤثر في جودة الترجمة الفورية والتسجيل الصوتي لوقائع الجلسة، لذا فإنني أنشادكم أن تلتزموا بهذه التوصية.

الآن، اسمحوا لي أن التفت إلى الجدول الزمني التقريبي للجلسات القادمة. هذا الصباح سنخصصه للتبادل العام للآراء، نشرع به بعد قليل. عصر اليوم نشرع بوقائع الندوة العلمية التي أشرت إليها بدءاً من الساعة الثالثة، وتخص موضوع قوانين الفضاء الخارجي نحو صوغ محرك دافع لحركة أنشطة الفضاء، والتي تعقد في هذه القاعة. كذلك أود أن أبلغكم بأنه في الساعة السادسة في إثر انتهاء اليوم الأول من وقائع الندوة، فإنه سيكون هناك حفل استقبال ينظمه المعهد الدولي لشؤون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء في مطعم مركز فيينا الدولي والذي يوجد في الطابق الأرضي في المبنى F. هل هناك أي أسئلة أو ملاحظات بشأن الجدول الزمني الذي وصفته لحضراتكم الآن؟ لا أرى طلبات للكلمة. إذاً ننتقل إلى "التبادل العام للآراء".

#### البند الرابع - التبادل العام للآراء

أيها المندوبون الكرام أقترح أن نشرع الآن في النظر في البند الرابع من بنود جدول أعمالنا ويخص كما قلت لحضراتكم "التبادل العام للآراء". أول المتحدثين في قائمة طالبي الكلمة مندوبة كوستاريكا الموقرة، نيابة عن أمريكا اللاتينية والكاريبية.

السيدة أ. ت. دينغو (كوستاريكا - غرولاك) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): سيدي الرئيس، نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية، أهنئك على انتخابك رئيساً لهذه اللجنة الفرعية، وأن أعرب لك عن يقيننا أنك ستوفق إلى قيادة عملنا إلى النجاح. كذلك، فإننا سنعرب من خلالك إلى الرئيس المتخلي السيد فلاديمير كوبال على امتناننا وشكرنا له على عمله الممتاز خلال السنتين الماضيتين.

سيدي الرئيس، بداية اسمح لي أن أعرب لك نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبية عن تضامننا مع شعب

وانطلاقاً من ذلك، ولضمان ديمومة هذا المورد فإن المجموعة ترى أن من الضروري مواصلة بحث هذا الموضوع في إطار جدول الأعمال للجنة الفرعية في إطار مشترك بين الدول وذلك من خلال إنشاء فرق عمل وأفرقة عاملة وما يلزم من تدابير لذلك الغرض. والمجموعة تؤكد تمام التأكيد على أنه من واجب اللجنة تعزيز عملها في هذا المجال وتشيد بالمبادرة التي اتخذها رئيس لجنة شؤون الفضاءية في الأمم المتحدة، وتخص تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء بشأن التكنولوجيا الفضائية وذلك بغية تلبية الضرورات والاحتياجات الإنمائية لكافة الدول. والتفكير بشأن السياسة السياسية الفضائية، من شأنه أن يسمح بإعداد العدة لمواجهة تحديات التعاون في الشأن الفضائية في مقبل السنوات. لذلك فإن مجموعتنا الجمعية العامة A/RES/64/86 والداعي إلى النظر في هذه المقترحات وتوسيع نطاقها من جانب اللجنة الأم في دورتها الثالثة والخمسين وتدعو الدول الأعضاء إلى تقديم المساهمات في هذا الصدد والتعليق على الوثيقة CRP.12 حتى يتسنى للجنة الفرعية القانونية أن تطلع على اقتراح مجموعة أمريكا اللاتينية المقدمة للجنة الأم.

وأخيراً، فإن المجموعة ترحب بالمبادرة الخاصة بالتقدم الحاصل في المجال الجامعي بشأن القانون الفضائي وذلك من خلال المراكز الإقليمية كجزء لا يتجزأ من عمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

ختاماً يا سيدي الرئيس وباسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي نجدد إعرابنا على استعدادنا للتعاون الكامل معك بغية إقامة حوار بناء وضمان إنجاز أعمال هذه الدورة. شكراً يا سيدي الرئيس.

الرئيس: [يشكر الرئيس المتحدث عن مجموعة الغرولاك ويقم المتحدث التالي من اليابان دون أي ترجمة للغة العربية. المترجم العربي تبدأ ترجمته فجأة خلال بيان مندوب اليابان قائلاً:]

السيد ي. هوريكانا (اليابان) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): ... ووفقاً للقانون فإننا الآن بصدد وضع تشريعات كاملة تغطي نطاقاً واسعاً من أنشطة الفضاء الخارجي. واستخدام اليابان للفضاء واكتشافها في مقتضى هذا القانون الأساسي سوف تتم وفقاً لمعاهدات متعلقة بالفضاء الخارجي ووفقاً للمبادئ السلمية المتضمنة في دستور اليابان.

وفي هذا الصدد، فإن المجموعة تشيد بمساهمات اللجنة العلمية التقنية في مجال الشفافية بشأن الأجسام الفضائية والحطام الفضائي. كذلك فإن المجموعة ترى أن من الضروري مراجعة وتحديث وتعديل المعاهدات الخمس للأمم المتحدة الخاصة بالفضاء الخارجي وذلك بغية تعزيز المبادئ الأساسية التي تحكم الأنشطة الفضائية للدول، ولا سيما استخدامه في الأغراض السلمية وتعزيز التعاون الدولي وإيصال التكنولوجيا الفضائية إلى عموم الشعوب.

وفيما يخص استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي، فإن المجموعة تعرب عن احترامها الكامل للقواعد الدولية وتعتبر أن الأنشطة التنظيمية المتصلة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء هي واجب يقع على عاتق الدول دون غيرها، وتؤكد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية التي تهم البشرية جمعاء.

وتجدد المجموعة الإعراب عن المسؤولية الدولية للحكومات بشأن الأنشطة الوطنية التي تقتضي استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي وضرورة أن تتم من خلال هيئات دولية حكومية أو هيئات غير حكومية، وأهمية أن يكون ذلك دائماً لمصلحة الشعوب. واعتباراً لذلك وفيما يخص إطار الأمان الخاص بمصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي والذي اعتمده اللجنة الأم في الدورة الثانية والخمسين، فإن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي تدعو للجنة الفرعية إلى مراجعة ذلك الإطار والنهوض بقواعد ملزمة في مجالات تضمن أن يكون كل نشاط ينظم في الفضاء الخارجي مؤاتياً لمقتضيات العيش السلمي والآمن. وبوجه الخصوص نؤكد على ضرورة إيلاء المزيد من العناية للمسائل القانونية المتصلة بالمصادر الساتلية التي هي محملة من مصادرة القدرة النووية في ضوء الاختلالات التي تم الإشارة إليها والاحتمالات التي [؟يتعذر سماعها؟].

من ناحية ثانية، فيما يخص صفة المدار الثابت بالنسبة للأرض وتعريفه، فإن المجموعة تكرر موقفها والذي مفاده أن هذا المورد هو مورد طبيعي محدود ومهدد ب [؟يتعذر سماعها؟] وبالتشعب، لذلك فلا بد من ترشيد استخدامه وتعميمه على كافة الدول وإتاحة الإمكانية للوصول إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض بشروط عادلة ومنصفة، مع مراعاة خاصة لاحتياجات ومصالح الدول النامية والموقع الجغرافي لبعض الدول، عملاً بالمبادئ التي تم إرساؤها في الإطار التشريعي للاتحاد الدولي للاتصالات عدد من الدول والتشريعات الأخرى للأمم المتحدة.

هي من بين الأولويات القصوى التي لدى اليابان ولكي نحقق هذا فإن اليابان قد عملت ويجد في الإطار المتعدد الأطراف لمحفل وكالة الفضاء الإقليمية الذي يعرف بـ "أبرساف" وكذلك الميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الرئيسية. و[يتعذر سماعها؟] الذي يتم الإضطلاع به في هذا المحفل يهدف إلى زيادة عدد السواتل التي من شأنها أن تسهم في هذا المشروع وأن تدعم استغلال هذا المشروع وتوسع من نطاق هذا الاستغلال. وفي كانون الثاني/يناير وفي الدورة السابعة عشر لكـ "أبرساف" الذي عقد في بانكوك في المحفل هذا [يتعذر سماعها؟]، واستضافته كل من تايلندا واليابان فإنه قد تم التأكيد على سينتينيل آسيا سوف تتعاون مع الميثاق الدولي.

ثالثاً، أود أن أقدم لكم أنشطتنا عن الاتصالات الساتلية والجوانب العلمية، فبالنسبة لما يعرف في بـ "الجويبا" وهو ساتل يدور في مدار القمر، فهذه الرحلة قد تم الإتمام به في حزيران/يونيو الماضي، وإن تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال هذه الرحلة قد تم وما زال يتم، وقدر كبير من النتائج العلمية الكبيرة التي تم التوصل إليها تتعلق برصد القمر وتطوره وهذه قد صدرت في صحف أكاديمية.

إضافة إلى هذا فإن إطلاق آكاسوكي وهو يعرف بـ [يتعذر سماعها؟] من المتوقع أن يتم هذا العام في أيار/مايو وإن الساتل [يتعذر سماعها؟] والذي وصل إلى مقره ... يعود إلى الأرض ومن المتوقع أن يعود على أية حال في حزيران/يونيو ومن المتوقع أن نتيجة هذه الرحلة سوف توسع من نطاق فهمنا للفضاء.

وبالنسبة للاتصالات الساتلية فإن إطلاق ما يسمى بـ بعثة [IQZS1؟] والذي يعرف باليابانية [يتعذر سماعها؟] مزعم إطلاقه هذا العام، وأنا مقتنع بأنه سيسهم في تطوير تكنولوجيا تحديد مواقع السواتل ومن ثم يسهم في زيادة الأمان في المجتمع بصفة عامة.

وكما ذكرت لكم يا سيادة الرئيس، فإن اليابان واصلت وبهمة أنشطتها الفضائية معاهدات الفضاء وبمقتضاها وذلك لكي يكون هناك مجتمع آمن ومزدهر ونوسع من نطاق المعرفة العلمية.

السيد الرئيس، يطيب لي أن أشاطركم أن اليابان قد اشتركت وبهمة تناول المسائل المتعلقة بتخفيف حدة الحطام الفضائي، فوكالة اليابان "الجاكسا" قد طورت معايير خاصة بتخفيف حدة الحطام الخاصة به وخبراء الجاكسا كان لهم دور

واليابان يا سيادة الرئيس قد واصلت أنشطتها السلمية بمقتضى المعاهدات المتعلقة بالفضاء وهي بصدد ... وهي الآن تحرث نتائج وثمار طيبة وملموسة. أولاً بالنسبة لاستكشاف الفضاء بالبشر فإن السيد [كاتا؟] وهو ملاح ياباني جلس فترة طويلة في المحطة الدولية، كما أن محور ياباني للتجريب قد تم وضعه في المحطة الدولية في الرصيف الأساسي وذلك للتجريب والاختبار. إضافة إلى هذا فإنه منذ أيلول/سبتمبر الماضي بطبيعة الحال، فإن اليابان قد اضطلع بدور هام في القيام بنقل عادي [يتعذر سماعها؟] للمحطة الدولية نقلت خلالها معدات وإلى آخره، وهذه الإنجازات الكبيرة قد تمت من خلال جهود دولية وواصلت لأكثر من عشرين عاماً بمقتضى الاتفاقيات الخاصة بالتعاون بشأن محطة الفضاء الدولية التي تم التوقيع عليها بين كندا وروسيا والولايات المتحدة والوكالة الفضائية الأوروبية واليابان.

وإضافة إلى هذا فإن السيد [ناوكتشي؟] الذي تحمله سفينة سيوز في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل، وسوف تحمله مع السيد ياكاماساكي. وكثير من الرحلات والتجارب سوف يتم التخطيط لها في المستقبل القريب.

واليابان قد سجلت عدداً من الأجسام الفضائية واستخدمت الوسيلة الدولية التي أصدرتها اللجنة بشأن البحوث الفضائية لجنة استخدام لجنة وفقاً لاتفاقية التسجيل واليابان قد سجلت كل جزء بما يسمى بـ "الكيبو" وذلك في السجل على شكل مناسب واستخدمت الوسائل المخصصة انطلاقاً من المعايير التي وضعتها لجنة بحوث الفضاء وهذا قد تم إعلام أمين الأمم المتحدة به. واليابان تواصل الالتزام بالمعاهدات المتعلقة بالفضاء ونحن مقتنعون بأن ارتياد الفضاء عن طريق البشر والوسائل البشرية سوف يواصل ويتطور. ونحن واثقون من النتائج ومن الملاحظات التي تم التوصل إليها من خلال بعثة كيبو أو رحلة كيبو، هذه سوف تسهم في معرفة العلمية وتكون ملكية للجميع.

ثانياً نود أن نعرض تطورين يابانيين أساسيين في مراقبة الأرض. التطور الأول هو الساتل الذي يراقب الغازات الدفيئة، [يتعذر سماعها؟] الذي يسمى الإيبوكا والذي تم إطلاقه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وإصدار البيانات من هذه الرحلة قد تزايد في الفترة الأخيرة، واليابان تتوقع بأن هذه الرحلة تسهم في تطوير مجموعة من السياسات الجديدة لمنع الاحترار العالمي.

ثمة نشاط آخر يتعلق بمراقبة الأرض هو يتمثل في جهودنا بالنهوض في استخدام سواتل تدبر الكوارث، وهذه مسألة



شؤون الفضاء الخارجي وذلك على عملهم الجاد في الإعداد لهذا الاجتماع. والمركز البريطاني الفضائي في مركز الأنشطة الفضائية التي تضطلع بها الولايات المتحدة وتفاصيل هذا المركز وأنشطة المملكة المتحدة الفضائية بما في ذلك استراتيجية الفضاء المدنية في المملكة المتحدة يمكن أن ترونها في الموقع [www.bnsc.gov.uk](http://www.bnsc.gov.uk).

والوفود التي يهيمها الأمر يمكن أن تعلم أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فإن وزير علوم الفضاء اللورد دريسون قد أعلن أن المملكة المتحدة سوف تنشئ وكالة تنفيذية للفضاء جديدة. هذه الوكالة الجديدة سوف تجمع مع المجموعة من الميزانيات الوطنية في مكان واحد وتحديث وتحسن اتخاؤ القرارات بالنسبة للاستراتيجيات. والمملكة المتحدة قد استفادت من الفرص التي يوفرها عالم يتزايد فيه التقدم في علوم الفضاء وتكنولوجياته. وسوف نشاطر مزيداً من المعلومات مع الوكالة الفضائية مع السادة أعضاء الوفود في وقت لاحق في هذا الاجتماع.

وإننا نتطلع إلى تبادل مجدي وطيب للآراء فيما بين الوفود وذلك في الدورة المقبلة للجنة القانونية الفرعية. ونحن نتطلع إلى الاشتراك الهام في بنود جدول أعمال في هذا الاجتماع ولا سيما أننا ندرك أهمية تبادل المعلومات بشأن الآليات الوطنية المتعلقة بإجراءات تخفيف الحطام الفضائي ومعلومات التشريعات الوطنية المتعلقة بالاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي واستخدامه. وبمشاركة خبراتنا في تفسير وتنفيذ هذه الإجراءات الأساسية فإننا نرى أننا يمكن أن نحقق الأهداف المتمثلة في الاستمرارية الطويلة الأجل لعمليات الفضاء مما يسهر على أن الفضاء سوف يكون [؟يتعذر سماعها؟] الأعمال والشركات لسنوات كثيرة مقبلة وأشكركم يا سيادة الرئيس.

الرئيس: شكراً للسيدة ممثلة المملكة المتحدة على هذا البيان الطيب، وأهنئك على إنشاء هذا المركز الجديد.

وفي القائمة المتحدث التالي هو السيد ممثل الجمهورية التشيكية، تفضل.

السيد ف. كوبال (الجمهورية التشيكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): سيادة الرئيس، نيابة عن الجمهورية التشيكية، أود أن أقدم ببعض التعليقات على جدول الأعمال في بندها الرابع في الآراء التبادل العام في الآراء وذلك في هذه الدورة من دورات اللجنة الفرعية القانونية، ولكن قبل أن أهم بذلك يطيب لي أن أنقل لكم تهنئتنا الحارة ورضانا الكامل عن

كبير في عمل لجنة التنسيق المعنية بتخفيف حدة الحطام فيما بين الهيئات. وإضافة إلى هذا فإن قانون أساسي ياباني يوضح بجلاء أن أنشطة الفضاء ينبغي أن تفكر في الحفاظ على بيئة الفضاء. ومن ثم فإن الخطة الأساسية لسياسات اليابان في الفضاء تنص على النهوض بالبحوث والتطوير المتعلقة بتفهم أفضل لتوزيع الحطام في الفضاء والتقليل من عدد أجسام الفضاء [؟يتعذر سماعها؟] واستبعاد قدر كبير من الحطام من المدار. وإضافة إلى هذا فإن وقف الخطة الأساسية فإن اليابان سوف تواصل جهودها التنسيقية الدولية [؟يتعذر سماعها؟] من أجل وضع القوانين الدولية المناسبة إضافة إلى المعاهدات الدولية من أجل التخفيف من حدة الحطام الفضائي.

السيد الرئيس، إن معاهدات الفضاء والتي صادقت عليها اليابان هي أمور هامة للغاية إذ توفر الإطار القانوني والنظام القانوني لهذه الأنشطة، وذلك في ضوء تزايد أنشطة الفضاء الكبير. وفي هذا الصدد فإنني أود أن أؤكد على ضرورة استخدام مختلف المحافل، بما في ذلك اللجنة القانونية الفرعية هذه، وذلك [؟يتعذر سماعها؟] البلدان التي لم تصبح طرفاً في اتفاقات الفضاء بأن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن. ومن ثم فإني أؤيد كل المبادرات التي تقوم بها لجنة الكوبوس لتحقيق هذا الهدف.

سيادة الرئيس، إن الولاية الأساسية للجنة القانونية هي تتمثل في إجراء مناقشات لجوانب برامج الفضاء الخارجي من أجل السهر على أن الأنشطة يتم الإضطلاع بها بشكل منصف وعادل. واليابان، كأحد البلدان الرائدة في أنشطة الفضاء، سوف تواصل تقويم الأنشطة التي تطلع بها اللجنة الفرعية وتعمل عن كثب كعضو في كوبوس حتى تمكن اللجنة الفرعية من أن تحقق الأهداف التي تصبو إليها بشكل فعال وكفؤ.

لكم جزيل الشكر على حسن الاستماع وأشكركم يا سيادة الرئيس.

الرئيس: أتوجه بالشكر إلى السيد ممثل اليابان على هذا البيان الشائق عن الأنشطة اليابانية.

ووفقاً للقائمة، المتحدث التالية هي السيدة ممثلة المملكة المتحدة، تفضلي. أعطيها الكلمة.

السيدة ل. كيت (المملكة المتحدة) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى مكتب

الأطراف في اتفاق القمر والأجرام السماوية الأخرى، والتي سوف تعقد يوم الخامس والعشرين من آذار/مارس في هذه السنة، أي في مساء... وذلك في الدبلوماسية الأكاديمية في فيينا. وأظن أن قائمة المتحدثين بها الأسماء الذين سيشاركون في هذه الندوة ونحن نتطلع على أية حال إلى إجراء مناقشات مجددة بشأن اتفاق القمر.

أتاحت للجمهورية التشيكية الفرصة للترحاب بنتائج الجهود لفريق الخبراء المشترك للجنة العلمية الفرعية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد أنجزت مجموعة من الأهداف الفنية والتوصيات أيضاً التي تمثل إطاراً لآمان لتطبيقات مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي. ونحن ممتنون للوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك على إصدار هذه الوثيقة بعد أن وافقت عليها كلتا المنظمتين في شكل كتيب خاص وفي شكل اسطوانة. وفي حين أننا ندرك الميزات، كما أشار إلى هذا بعض الوفود في الدورة الماضية بشأن هذا البند بأن تنقيح المبادئ الخاصة [؟يتعذر سماعها؟] عام ١٩٩٢ لن تكون مناسبة، في هذا الصدد فإننا نوافق [؟يتعذر سماعها؟] على التوصية التي صدرت عن اللجنة الفرعية والتي تم المصادقة عليها فيما بعد من جانب لجنة الفضاء الخارجي والجمعية العمومية وذلك بالإبقاء على هذا البند في جدول أعمال اللجنة الفرعية، وفي المناقشات المقبلة فإن التوصيات بشأن الإطار القانوني سوف يتم دراستها بمزيدٍ من التفاصيل وذلك من وجهة نظر وإمكانية تنفيذها في إطار مبادئ الأمم المتحدة في ١٩٩٢ وكذلك حينما يتم طرحها للاستعراض والتنقيح فيما بعد.

السيد الرئيس، إن الجمهورية التشيكية قد رحبت بالجهود الرامية إلى وضع برنامج بالنسبة للتدابير المحددة لبناء القدرات في الفضاء الخارجي ومن بينها هو الدعم الذي يقدم للمكتب، وذلك من خلال صياغة برنامج تعليمي لقانون الفضاء، وهذا ما تم تأكيده في اللجنة الفرعية في الدورة الماضية في ٢٠٠٩. ونحن نقدر أن هذه المناقشات بشأن هذا المشروع قد تمت وذلك في الخبراء الثاني للندوة بالتعليم في مسائل الفضاء والتي عقدت مباشرة بعد الانتهاء الناجح للندوة التي عقدت في طهران في ٢٠٠٩، وقد تم تطوير أيضاً المبادئ الأساسية، كما اتفقنا إذاً على أن الجهود سوف يتم مواصلة في إطار هذا الاجتماع للجنة.

السيد الرئيس، إن وفد الجمهورية التشيكية يعرب عن رضاه إذ أن اللجنة العلمية بعد التقرير العلمي الذي صدر عن الحطام الفضائي ١٩٩٩، اتخذت خطوة هامة في هذا الإطار والخطوط الإرشادية لتخفيف حدة الحطام والتي تم المصادقة

انتخابك رئيساً جديداً لهذه الهيئة للسنتين المقبلتين، ونتمنى لك كل النجاح في جهودك من أجل وضع الأسس القانونية لأنشطة الفضاء والندوة بهذه الأنشطة، ولاسيما أن اللجنة الفرعية قد اضطلعت بدور أساسي في هذا المجال لأكثر من خمسين عاماً.

ونتوجه بالتهنئة أيضاً لمدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي الدكتورة مازلان عثمان والسيد نيكلاوس هيدمان أمين اللجنة وكل الموظفين في مكتب شؤون الفضاء الخارجي الذين ساعدونا في هذه الدورة للجنة الفرعية. وفي هذا الإطار أقدم تقديري وتفهمي لهم على المساعدة التي قدموها لي في فترة الإضطلاع برئاسة هذه اللجنة الفرعية في فترة السنتين الماضيتين.

وكما تم التأكيد مراراً وتكراراً على ذلك في بياناتنا السابقة، فإن الحكومة التشيكية قد أدركت أهمية الدور الهام التي تضطلع فيه هذه اللجنة الفرعية واللجنة العلمية للكوبوس ووضع الأنشطة القانونية لأنشطة الفضاء. وفي هذا الصدد يا سيدي الرئيس، فنحن نركز على دراسة البند الخاص بوضع وتطبيق معاهدات الأمم المتحدة الخمس في مجال الفضاء الخارجي والمدارات التي يقوم بها الفريق العامل في هذا الصدد، ذلك الفريق الذي يترأسه ممثل اليونان السيد كاسابوغلو.

ووفدنا بصفة خاصة قد تابع المناقشات المتعلقة بمعاهدة الأمم المتحدة الخمسة واتفاق ١٩٧٩ المنظم أنشطة الفضاء وأنشطة الدول في القمر والأجسام الفضائية الأخرى. وفي هذا الصدد فإن الوثيقة A/AC.105/C.2/L.272 والتي تم وضعها من جانب عدد من الدول التي هي أعضاء في اتفاقية الفضاء تشير إلى أهمية الالتزام بالاتفاقية. وقد تم البدء في مناقشات مجددة بشأن هذا الموضوع وهذه مسألة مجددة للغاية. وإننا مقتنعون يا سيادة الرئيس بأن هذه المناقشة ينبغي أن تواصل وذلك في الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية هذه وذلك من خلال التركيز على ثلاث نقاط قد تم إيضاحها في جدول الأعمال المؤقت. الوثيقة A/AC.105/C.2/L.277، وفي آخر الصفحة الثانية وفي بداية الصفحة الثالثة. ومن الناحية القانونية فنحن نرى أنه من الأهمية بمكان أن نشير إلى النقاط الواردة في الفقرة جيم والتي تشير إلى أهمية الوقوف على القاعدة الأساسية التي تنظم الأنشطة بالنسبة للقمر والأجرام السماوية الأخرى، وكذلك إذا ما كان هذه القواعد الدولية تتناول بشكل كاف الأنشطة في القمر والأجرام السماوية الأخرى وهذه هي بمثابة الأساس للمسائل القانونية المتعلقة بوضع اتفاق القمر. وفي هذا الإطار، نرحب بالمبادرة التي قامت بها النمسا بشأن الدعوى العامة عن ندوة... عن دول

الثالث، وهو مراعاة المصالح المشروعة للدفاع والامن للدول في الفضاء.

ووفد فرنسا يعلق أهمية خاصة بالتالي على أعمال هذه اللجنة لجنة الكوبوس ولجنتها الفرعية القانونية، وإن زيادة عدد العناصر الفاعلة على مستوى القطاع العام والخاص في مجال الفضاء وآثار البيئة الفضائية على السواتل وانتشار الحطام الفضائي، كل هذا يدعونا للتفكير حول قواعد السلوك التي يجب أن نلتزم بها من أجل استخدام آمن للفضاء. وفرنسا عازمة على العمل من أجل ضمان أمن وديمومة الأنشطة الفضائية على المدى الطويل. الأمر هنا يتعلق بمصلحة مشتركة بالنسبة للدول التي تقوم بأنشطة في الفضاء وبالنسبة للدول التي تستفيد من الخدمات الفضائية وبالنسبة كذلك للدول التي يجب أن نحتفظ لها بحق الوصول إلى الفضاء، وكذلك بالنسبة للمشغلين التجاريين. والاستجابة لهذه القيود الجديدة التي تجثم على الاستخدامات السلمية للفضاء وتطوير هذه الاستخدامات يتطلب على المستوى الدولي نشاطاً للرقابة والتنسيق. وفرنسا، بالنظر إلى هذه الاعتبارات، قد اعتمدت قانوناً في الثالث من يونيو/حزيران ٢٠٠٨. هذا القانون من شأنه أن يحدد الظروف التي تقوم في إطارها حكومة فرنسا بمنح التراخيص وبمتابعة ومراقبة العمليات الفضائية التي تقع في اختصاصها القضائي وكذلك تحدد مسؤوليات فرنسا وذلك وفقاً للمعاهدات الكبرى للأمم المتحدة وخاصة لمعاهدة ١٩٦٧ المادة ٦ و٧، ومعاهدة ١٩٧٢ الخاصة بالمسؤولية عن التعويض عن الأضرار واتفاقية ١٩٧٥ الخاصة بتسجيل الأجسام الفضائية. وهناك كذلك قواعد ولوائح فنية تحدد الظروف والشروط التي تحكم هذه العمليات وهذه القواعد الفنية قيد الإعداد في الوقت الراهن.

التشريعات واللوائح إذاً، هي الإطار الذي نقوم به بعملياتنا الفضائية في فرنسا، وهو الإطار الذي يحترمه المشغلون من القطاع الخاص في فرنسا أو من الأجانب، وذلك بالنسبة للسواتل وتشغيل السواتل. وفي هذا الشأن فإن فرنسا في هذه اللوائح الفنية قد وضعت مجموعة من القواعد التي تخص الحد من توليد الحطام الفضائي. هذه القواعد سوف يلزم بها المشغلون الخاضعون للقانون الفرنسي، وهي قواعد تتفق تماماً مع المعايير الدولية أي الخطوط التوجيهية الخاصة بتخفيض الحطام الفضائي، كما اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية ٢٠٠٧، في القرار A/RES/62/217 وكذلك القواعد، قواعد ESO/24113.

عليها من جانب الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها ٢١٧/٦٢ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر من ٢٠٠٧ رغم أنه ليس ملزماً إلا أنه قد أوجد أساساً مجدياً لدراسة الجوانب القانونية الفرعية للمنتجات غير المرغوبة في الفضاء. ووفدنا كان قد اشترك في بدء مناقشة الجوانب القانونية لهذه المسألة في اللجنة وذلك من أجل وضع مجموعة من المبادئ التابعة للأمم المتحدة كما حدث في المبادئ الخاصة [؟يتعذر سماعها؟] ١٩٩٢، ومن ثم فإننا نرحب بإدراج النقطة الخاصة بالتبادل العام للآراء عن الآليات الوطنية الخاصة بإجراءات تخفيف حدة الحطام الفضائي باعتبار أن هذه خطوة أولى تؤدي إلى مزيد من الأهداف في إطار تطوير المبادئ القانونية السالفة الذكر.

السيد الرئيس، البند الأخير الذي نود أن نتطرق إليه أو نعلق عليه هو التبادل العام للمعلومات بشأن التشريعات الوطنية المتعلقة بارتياح الفضاء الخارجي واستخدامه استخداماً سلمياً. ونظراً للأشياء الممتازة التي قدمها السيد [؟يتعذر سماعها؟] من النمسا، فإن المناقشات بشأن هذا البند كما تم وضعها وتطويرها في السنتين الأوليتين ولا سيما في الفريق العامل الذي ترأسه هو، والذي سوف يتم تقييمه باعتبار أنه السمة البارزة لعمل اللجنة الفرعية في هذه الآونة. وعدد من المشكلات كما ورد في جدول الاعمال في هذه الدورة ما زال سيتم تناوله وحسمه من أجل التوصل إلى تقرير نهائي بما في ذلك نتائج محددة. كما أن وفدنا مقتنع بأنه في هذا الصدد فإن اللجنة الفرعية القانونية وفريقها العامل قد سارا على الطريق أو على جادة الطريق، وأشكركم يا سيادة الرئيس.

الرئيس: شكراً جزيلاً للسيد ممثل الجمهورية التشيكية على هذا البيان الشائق والتوصية الطيبة. مرة أخرى أشكركم على دعمك الذي أعربت عنه.

ووفقاً لقائمة المتحدثين فإن المتحدثة التالية هي السيدة ممثلة فرنسا، وأحيل إليها الكلمة.

السيدة ف. مانجين (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً. السيد الرئيس، سيداتي سادتي، فرنسا تلتزم بإضفاء الطابع العالمي على القواعد التي تحددها اتفاقيات الفضاء الدولية وتحسين تنفيذ هذه القواعد واحترام المبادئ الأساسية، ومنها أساساً حرية الوصول إلى الفضاء من أجل استخدامات سلمية. ثانياً، الحفاظ على أمن السواتل في المدار. وكذلك المبدأ

نرحب سيادة الرئيس بندوة هذا العام حول التشريعات الوطنية للفضاء والتي تتم تحت رعاية المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء. هذا الموضوع سوف يعطينا المدخلات اللازمة لنقاشنا. وفي العام الماضي أجرينا مناقشات مطولة ومثمرة لهذا الموضوع، التشريعات الوطنية الفضائية، وكذلك فإن الفريق العامل تحت رئاسة البروفيسور ماريو قد قام بتقديم ملامس في هذا المجال. ونحن نتطلع لمواصلة العمل لهذا الموضوع أثناء هذه الدورة وأملنا هو أن نحصل على المدخلات اللازمة من أجل وضع هذه التشريعات في الدول الأعضاء.

الآن، النمسا في العام الماضي رفعت تقريرها لهذه اللجنة الفرعية وأعربت عن نيتها في اعتماد قانون وطني للفضاء، وفي الوقت الراهن نحن ننفذ هذا التعهد ونعمل على وضع هذا القانون، ونستفيد من خبرات وتجارب الدول الأخرى، وعلى هذا الأساس فإن خبراء في قانون الفضاء من جامعات النمسا قد أعدوا مشروعاً أولاً يعرض على نظر وزارة النقل والابتكار والتكنولوجيا. والوزارة قد انتهت من النظر في هذه المسودة وسوف تبدأ المشاورات في وقت قريب مع الوزارات المختصة الأخرى. وهذه العملية من المفترض أن تنتهي في نهاية هذا العام. والخلفية التي استندنا إليها في ذلك، هو مشروع قامت به جامعة في النمسا وجامعات كندا، وفي إطار هذا المشروع فإن الساتل النمساوي الأول الذي سيجمع ويجهز، من المتوقع أن يطلق في الفصل الأول من عام ٢٠١١. والساتل اسمه برايت تاريخيت إكسبلور، وسوف يقوم برصد الكواكب ذات الكتلة الكبيرة. وكذلك فإننا سنقوم بدراسة تكوين هذه النجوم والكواكب وتطورها عبر السنين. والنمسا ترى أن هذا المشروع للأبحاث يشكل بالفعل مجالاً جديداً في الفضاء من الناحية الفنية ومن الناحية القانونية.

والآن بالنسبة لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس، خلال الدورتين الماضيتين، اللجنة الفرعية ناقشت مسألة ضالة عدد التصديقات بالنسبة لاتفاق القمر. وفي بيان مشترك للدول الأطراف في هذا الاتفاق، تمت الإشارة إلى المنافع التي يمكن أن تستخلص من الانضمام إلى هذا الاتفاق. وأملنا هو أن نواصل هذه المناقشة الهامة هذا العام.

كذلك وفي هذا السياق، أود أن أحييكم كذلك إلى الندوة التي عُقدت حول اتفاق القمر- والتي أعلنت عنها النمسا في العام الماضي في هذه اللجنة الفرعية، والتي ستعقد في يوم الخميس الخامس والعشرين من آذار/مارس ٢٠١٠ انطلاقاً من الساعة السادسة والنصف مساءً إلى التاسعة في أكاديمية دبلوماسية في

وفد فرنسا، أثناء هذه الدورة سيتقدم بعرض لكل القوانين واللوائح التي اعتمدت في ٢٠٠٩ وكذلك اللوائح الفنية قيد الإعداد في الوقت الراهن وسوف نعرض كذلك للوائح الفرنسية الخاصة بتسجيل الأجسام.

وفرنسا من ناحية أخرى، تدعم مبادرة أخرى مستقلة ولكنها مكملة للمبادرة الخاصة بديمومة الأنشطة الفضائية وهو مشروع الاتحاد الأوروبي لمدونة دولية لأمن الأنشطة الفضائية، وهو مشروع يستهدف، عبر تدابير لبناء الثقة والشفافية، يستهدف ضمان أمن الأنشطة الفضائية المدنية أو العسكرية. وهذا المشروع في واقع الأمر هو التزام قوي من جانب الدول على أساس طوعي وهو يتضمن تدابير لبناء الثقة والشفافية من شأنها أن تطبق سريعاً، وخاصة هذا المشروع به جزء ويسمى، وأقتبس "احترام المعاهدات والاتفاقيات والالتزامات الأخرى الدولية الخاصة بأنشطة الفضاء الخارجي والنهوض بها"، نهاية الاقتباس. وهذا الجزء يسمح بتعزيز المعاهدات تطبيق المعاهدات والمبادئ وكل الالتزامات الأخرى القائمة في المجال الفضائي، ومجال الأمن الفضائي.

وأخيراً، وكما أتاحت لنا فرصة من قبل، فإن وفد فرنسا يعتبر أنه بالنظر إلى جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية فإن أعمال هذه اللجنة يمكن أن يدخل عليها طابع التشديد من أجل مزيد من الفعالية مما ينعكس، ضمن ما ينعكس فيه، في شكل تخفيض مدة انعقاد الدورة. بطبيعة الحال إذ في المستقبل إذا ما كان هناك مبرر بإمكاننا أن نعود مرة أخرى لتمديد مدة الانعقاد. شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيدة مندوبة فرنسا على هذا البيان. والمتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل النمسا الموقر، تفضل.

السيد ب. بيتنر (النمسا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. السيد الرئيس، أتقدم إليك أولاً بالتهنئة على انتخابك رئيساً للجنة الفرعية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ونحن على ثقة تامة بأن عملنا أثناء هذه الدورة من دورات اللجنة الفرعية سوف يستفيد من خبرتك وتجربتك الواسعة.

أود كذلك أن أعبر عن عرفاننا وشكرنا القلبي لمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي وكل العاملين معها على مساعدة قيمة بما في ذلك ما قاموا به للإعداد والتحضير لهذه الدورة.

السيد الرئيس، في ٢٠٠٩، واصلت الصين تخصيص الجهود لاستخدام واستكشاف الفضاء الخارجي وذلك بعمليات إطلاق ست ناجحة بسواتل محلية، وهي سلسلة "إف واي سييرس" وكذلك "أوشن واحد" بالإضافة إلى كوكبية للسواتل الصغيرة من أجل رصد الكوارث الطبيعية، وكل هذه السواتل تعمل على ما يرام وتوفر سلسلة متنوعة من التطبيقات ومنها الأرصاد الجوية وعلوم المحيطات والبيئة والكوارث.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أطلقنا الساتل الثالث لنظام الملاحه كومباس وبنجاح، والصين تعلق أهمية بالغة على أبحاث الفضاء وتنشط في هذا المجال كما اتضح ذلك في التقدم الذي أحرزته الصين في مجالات كعلوم الفلك الفضائية والفيزياء الفضائية والجاذبية الصغرى.

السيد الرئيس، إن تطوير برامج الفضاء الصينية يعزى إلى جهود متفانية من جانب أجيال متتالية من العاملين في هذا القطاع، وإن التعاون الدولي كذلك عنصر له ضرورته في هذا المجال. والصين قد اتبعت واستندت دائماً إلى مبدأ المساواة والفائدة المشتركة والمتبادلة والاستخدام السلمي من أجل الانتفاع بمنافع أنشطة الفضاء مع الآخرين. والصين والإيسا، وكالة الفضاء الأوروبية، قد تعاونوا بشكل وثيق في استكشاف الفضاء في ٢٠٠٩ وقمنا بتنفيذ النشاط ثلاثي الأبعاد لمسبار للفضاء من ستة نقاط وبدأنا بذلك مرحلة جديدة في دراسة من أجل رصد مناخ الغلاف الفضائي.

وكذلك، فإن هناك إعداد جار ما بين الصين وروسيا من أجل مشروع مسبار للمريخ من المتوقع إطلاقه في ٢٠١١.

وبالنسبة للتطبيقات الفضائية، لقد نهضت الصين بنشاط لتقاسم البيانات الساتلية وذلك عبر سواتل الأرصاد الجوية "إف واي" وذلك مع النظم الساتلية الأمريكية والأوروبية وذلك من أجل وضع شبكة لتبادل البيانات الساتلية على الصعيد الدولي.

وإننا نعلق أهمية بالغة على المصالح المشروعة للبلدان النامية في استكشاف الفضاء واستخدامه، والتزمنا بالفعل بتعزيز التعاون مع عدد من البلدان النامية لتعزيز قدراتها.

وإن سواتل الأرض المشتركة ما بين البرازيل والصين قد وفرت حتى الآن أكثر من ٩٠٠٠٠٠ ألف من البيانات

فيينا. والغرض من هذه الندوة هو إقامة حوار مفتوح وصرح ما بين الخبراء لكي نتبين السبب في قلة عدد التصديقات على اتفاق القمر. والمشاركون سوف يتناولون بشكل منفتح تماماً مختلف الجوانب الخاصة بهذا الاتفاق، اتفاق القمر.

السيد الرئيس، الآن بالنسبة لبناء القدرات في قانون الفضاء، أود أن أرحب بحلقات العمل حول قانون الفضاء وآخرها تلك التي استضافتها جمهورية إيران الإسلامية في ٢٠٠٩. النمسا تعتبر أن حلقات العمل هذه إسهامٌ حقيقي له قيمته في بناء القدرات في مجال قانون الفضاء ويكون كذلك من المفيد أن نعقد مثل حلقات العمل هذه في البلدان النامية. وما زلنا ندعم من جانبنا أنشطة قانون الفضاء. وإن نقطة الاتصال الوطنية لقانون الفضاء في النمسا أقيمت في عام ٢٠٠١ من جانب البرفسور برونر من جامعة غراتس ونقلت بعد ذلك إلى جامعة فيينا في ٢٠٠٩. والبرفسور ارمغارد ماربو هي رئيسة نقطة الاتصال هذه الجديدة، وقد نظمت عدداً من الأحداث ومنها مؤتمر في جامعة فيينا بعنوان "الآفاق في استكشاف الفضاء ودور في الأمم المتحدة" وقد نظم هذا المؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وقد شارك فيه عدد من ممثلي الدول الأعضاء في كوبوس بالإضافة إلى معهد سياسة الفضاء الأوروبي ومكتب شؤون الفضاء الخارجي. وإن مدارس القانون وكليات القانون في فيينا وغراتس توفر كذلك دورات تدريبية وحلقات وندوات باللغة الإنكليزية في مجال قانون الفضاء.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن وفد النمسا ما زال يدعم بكل شدة العمل الذي تقوم به اللجنة الفرعية وكذلك مكتب شؤون الفضاء الخارجي، وبهذه الروح نأمل أننا سنحقق نتائج مثمرة في هذه الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية، وشكراً.

الرئيس: شكراً للسيد مندوب النمسا على هذا البيان. المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل الصين الموقر.

السيد إ. هو (الصين) ترجمة فورية من اللغة الصينية): السيد الرئيس، اسمحو لي في مستهل هذا البيان أن أهنئك باسم وفد الصين على انتخابك رئيساً لهذه اللجنة الفرعية القانونية، وأنا على ثقة من أننا بفضل إدارتك لأعمالنا سوف نحقق في هذه الدورة النتائج المتوقعة منها.

ووفد بلادي يود كذلك أن يغتنم هذه الفرصة كي يتوجه بشكره للدكتورة مارلان عثمان مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي والأمانة على الإعداد الهام لهذه الدورة.

الرئيس: أشكر السيد مندوب الصين الموقر على هذا البيان. شكراً لك.

المتحدث التالي هو السيد مندوب ألمانيا، تفضل.

السيد هـ. فاسرمان (ألمانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، باسم وفد ألمانيا يشرفني أن أتوجه بحديتي لهذه الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية للكوبوس.

أهنئك أولاً سيادة الرئيس على انتخابك لهذه الدورة الفرعية، ووفد ألمانيا يتقدم بشكره للسيد السابق فلاديمير كوبال، هذه اللجنة الفرعية قد قامت ومازالت تقوم وسوف تسهم في المستقبل كذلك بشكل هام في تطوير قانون الفضاء.

يسرنا أن نحضر هنا في فيينا لكي نلتقي في الخبراء القانونيين في مجال قانون الفضاء، والدورة الأخيرة كانت دورة مثمرة منتجة، ونحن نتطلع لمواصلة التقدم في التصدي لقضايا تهمنا جميعاً.

السيد الرئيس، السادة الأعضاء الموقرون، جدول أعمال هذا العام جدول طموح. ونحن نرحب بفرصة عرض موقفنا بشأن عدد من بنوده.

نبدأ بقانون الفضاء، بالنظر إلى زيادة عدد الأنشطة غير الحكومية في استكشاف الفضاء واستخدامه من الناحية التجارية والعلمية، فإن ألمانيا قد قررت أن تعد تشريعاتها الوطنية في مجال الفضاء. وإن قانون الفضاء الألماني سوف يركز على تنفيذ معاهدات الأمم المتحدة الخمسة وبالتالي، وعلى سبيل المثال، سوف نركز على الالتزام بالحصول على ترخيص بالنسبة لأنشطة غير حكومية في استكشاف الفضاء واستخدامه تسجيل الأجسام الفضائية وكذلك المسؤولية وقضايا التأمين. والتفاصيل في الوقت الراهن قيد الإعداد وألمانيا تخطط كذلك أن تضع اللمسات النهائية على تشريعاتها بحلول صيف ٢٠١٣ بحد أقصى.

بالنسبة للتسجيل، ألمانيا وفت بالتزاماتها وفق اتفاقية تسجيل الأجسام في الفضاء الخارجي، وبإمكانكم أن تتبينوا هذا التقدم على موقع الـ UN أوسا. وألمانيا كذلك تشدد على ضرورة بناء القدرات في مجال قانون الفضاء عبر سلسلة من الأنشطة، وإن معهد القانون الجوي وقانون الفضاء في جامعة كولونيا به مجموعة من الوثائق الخاصة بقانون الفضاء. بالإضافة هناك عدد

للمستهلكين وذلك حتى نهاية ٢٠٠٩ وسوف نبدأ في نقل وبث هذه البيانات للقارة الأفريقية عبر المحطات الأرضية.

ومنذ البدء في التعاون الفضائي في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وفي إطار منظمة أبسكو، فإن الصين قد وفرت الدعم لهذه المنظمة من أجل زيادة فعالية الدور الذي تقوم به للنهوض بتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته في منطقة آسيا والمحيط الهادي.

السيد الرئيس، على المستوى المحلي والدولي وعلى مستوى التعاون الدولي، قامت الصين دائماً بالالتزام بالمبادئ الأساسية الواردة في المعاهدات الخمس الأساسية للفضاء، والتي تشكل الإطار القانوني لاستكشاف السلمي والاستخدام السلمي للفضاء، والتي تضمن كذلك الوجهة الصحيحة والسليمة لأنشطة الفضاء البشرية. هذه المعاهدات تشكل نظاماً له أهميته من أجل ضمان الاتصاف في أنشطة الفضاء. ولكن على الرغم من ذلك لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن التطور الديناميكي في قطاع الفضاء يطرح علينا تساؤلات جديدة وتحديات جديدة بالنسبة لإطار قانوني للفضاء. وإن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية، للأسف، خيمت عليه في الفترة الأخيرة ظلال سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وهذا الاتجاه بشكل عام بالإضافة إلى إضفاء طابع تجاري أكثر وخاص أكثر على أنشطة الفضاء والافتقار إلى تدابير ولوائح تنظيمية، هذه المشكلة أصبحت مرئية أكثر اليوم. وبالتالي، علينا أن نحقق التوازن في تطوير هذه الأنشطة مع الاحتفاظ بمبدأ تلبية المصالح المشروعة للبلدان النامية في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي. هذه القضايا والتحديات، في واقع الأمر، مطروحة على البشرية جمعاء وبالتالي فكافة الدول عليها أن تركز الاهتمام الواجب لها. ولذا فإن الصين على استعداد للعمل مع كل المشاركين من أجل تحقيق هذا الغرض، ونود أن نتصدى لهذه المشاكل والتحديات المطروحة علينا من أجل خلق بيئة سليمة لأنشطة الفضاء وبيئة قانونية.

السيد الرئيس، خلال الخمسين عاماً الماضية للجنة الفرعية القانونية قد أسهمت إسهاماً كبيراً في النهوض بقانون الفضاء، وكل صك قانوني للفضاء يحمل بصمة هذه الجهود المتفانية للجنة القانونية. وهو بالفعل تجسيد وبلورة لعمل الوفود الحاضرة في هذه اللجنة. وعلى أساس هذا التقليد، فإن وفد الصين سيواصل العمل بشكل ابتكاري وبالتعاون الكامل من أجل ضمان نجاح هذا لدورة ومن أجل الإسهام في تطور قانون الفضاء وانتشاره. شكراً سيادة الرئيس.

بفضل قيادتك لها وأؤكد لك الدعم الكامل من جانب زملائي ومني.

كما أنني انتهز هذه الفرصة كي أتقدم بخالص الشكر للأستاذ كوبال على حسن إدارته لأعمال اللجنة الفرعية في الفترة الماضية، كما يسرني أن أخاطب اللجنة الفرعية وأعرفها بأعمال مكتب شؤون الفضاء الخارجي فيما يخص قانون الفضاء الدولي في السنة الماضية، وأن أحدثكم أيضاً عن مشاريع المستقبل.

السيد الرئيس، السادة الكرام، اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن أحر التعازي من المكتب لشعبي تشيلي وهاييتي في إثر المسأتين الفاجعتين التي تسببتا عن الزلزالين الذين أُلما بالبلدين، وهناك جهد خاص للاستفادة من خدمات برنامج "يو إن سبايدر" بشأن إدارة الكوارث وكان الحصول على المعلومات الفضائية وتوفيرها للدولتين العضويتين بمجرد حدوث الكارتين، وفي الأسبوع الماضي تحول الزملاء لتشيلي وهاييتي لتقصي إمكانات استخدام المعلومات الواردة من الفضاء وزيادة تعزيز تلك الإمكانات.

سيدي الرئيس، المندوبون الكرام، خلال السنة الماضية واصل المكتب الإضطلاع بمهامه ومسؤولياته التي أوكلها إليه الأمين العام بمقتضى معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بالفضاء، فيما يتعلق بمعاهدة تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي والتي تولى شأنها مكتب شؤون الفضاء الخارجي بمقتضى اتفاقية ١٩٧٦ لتسجيل الأجسام الفضائية التي يتم إطلاقها في الفضاء الخارجي وبمقتضى القرار ٢١٦/١٧١ ب لسنة ١٩٦١. في السنة الماضية كل من استراليا والصين وفرنسا وألمانيا والهند واليابان وكازاخستان ولوكسمبورغ وماليزيا وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي واسبانيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، كل هذه الدول قد أبلغت المكتب بمعلومات بشأن أجسام أطلقت بمقتضى اتفاق التسجيل والقرار ٢١-١٧١ ب وتم تعميم تلك البيانات، والسجل موجود في موقع المكتب بشبكة الانترنت.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هولندا قد أبلغت الأمم المتحدة بإنشاء سجلها الوطني للأجسام الوطنية وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي. والمعلومات التي وردتنا قد تم تعميمها على كافة الدول الأعضاء.

كما أنه يسرني إبلاغ الوفود الكريمة للجنة الفرعية في هذا المجال والتي أفضت إلى سنة ٢٠٠٧ لاعتماد قرار الجمعية العامة ١٠١/٦٢ بشأن تعزيز ممارسات التسجيل قد غدت بينة

من الجامعات تعطي محاضرات في مجال قانون الفضاء، بالإضافة إلى ندوات ومؤتمرات واجتماعات للممارسين في هذا المجال. وبالنسبة للأكاديمية الألمانية وأكاديمية تبادل الخدمات "ألكسندر بورهولد" كلها تقدم منح دراسية للتشجيع على التبادل الأكاديمي في هذا المجال.

وألمانيا كذلك طرفاً في الوقت الراهن في معاهدة الفضاء الخارجي واتفاق الإنقاذ واتفاقية المسؤولية واتفاقية التسجيل وألمانيا تنهض باستراتيجيتها وفقاً لهذه المعاهدات. وفي ظل هذا الإطار القانوني لهذه المعاهدات فإننا نواصل الإسهام في مختلف الأنشطة الخاصة في الجوانب القانونية لبرامج الفضاء.

ألمانيا، كما تعرفون، التزمت دائماً وما زالت ملتزمة بأعلى معايير في هذا المجال لنشاط الفضاء وذلك لصالح لكل البلدان. ونحن نتطلع لدورة مثمرة، وفي هذا السياق نستعري انتباه اللجنة الفرعية لعرض فني سوف تتقدم به ألمانيا في إطار الثاني عشر وهو يخص قانون أمن البيانات الساتيلية، وسيتم ذلك غداً الثالث والعشرين من آذار/مارس.

الرئيس: أشكر السيد مندوب ألمانيا على هذا البيان. هل هناك أي متحدث آخر حول هذا البند "التبادل العام للآراء" في الوقت الراهن؟ لا، إذاً سنواصل النظر في هذا البند الرابع "التبادل العام للآراء" صباح الغد.

#### بيان مديرة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي

السادة الأعضاء الموقرون، أود أن أعلمكم الآن بأني حصلت على طلب من مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي كي تتوجه بإيجاز بحديثها للجنة الفرعية القانونية في الوقت المتبقي لنا من جلستنا صباح اليوم. ولذا، وإن لم يكن لديكم اعتراض على ذلك، أود أن أعطي الكلمة في هذه المرحلة للسيدة مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، وباسم اللجنة الفرعية أذعوها إلى تقديم بيانها، تفضلي سيدتي. الكلمة للسيدة مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، السيدة مازلان عثمان.

السيدة م. عثمان (مديرة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، أبدأ حديثي بتهنئتك يا سيدي الرئيس على انتخابك وأن أرحب بك نيابة عن المكتب وأنت ترأس هذه اللجنة الفرعية. نحن على يقين أن هذه الدورة ستكون مثمرة

في مدار حول الأرض، وتم تعميم تلك لمعلومات كما قلت، للدول الأعضاء ضمن وثيقة مخصصة.

سيدي الرئيس، يواصل المكتب الإضطلاع بسائر المسؤوليات الأخرى الموكولة إلى الأمين العام بمقتضى النظام القانوني الذي يحكم أنشطة الفضاء الخارجي، وعلى وجه الخصوص، نخص بالذكر نشر المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء بمقتضى معاهدة الفضاء الخارجي واتفاق الإنقاذ والمبادئ المتعلقة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي. وللإضطلاع الفعال بهذه المهام فإن المكتب يواصل رصد عملية الإطلاق والتقدم التي تطال الأجسام الفضائية ويتعهد خطاً على مدار الساعة واليوم والأسبوع للرد على الاستفسارات المتعلقة بإعادة الأجسام الفضائية. كذلك فإن المكتب يقوم بمثابة نقطة اتصال بالنسبة للخطة المشتركة للطوارئ في إدارة حالات الإشعاع. وفي هذا الصدد فإن المكتب يتولى الاتصال الدؤوب مع مركز الاستجابة لحالات الطوارئ والحوادث التي تديره الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي ينسق الخطة ويقدم البلاغات بشأن الأجسام الفضائية المزودة بالقدرة النووية.

كما جرت العادة فإن المكتب قد حَيّن الكتيب الذي يتكون من معاهدات الأمم المتحدة الخاصة بالفضاء الخارجي، وذلك بإضافة معلومات إلى غاية أول كانون الثاني/يناير من هذا العام بشأن التوقيعات الإضافية على معاهدات الأمم المتحدة وغيرها من الاتفاقات المتصلة بالأنشطة الفضائية.

كذلك، ومنذ آخر دورة عقدتها اللجنة الفرعية في سنة ٢٠٠٩، فيسرنى أن الجماهيرية العربية الليبية قد صادقت على اتفاقية المسؤولية واتفاق الإنقاذ، كما أن نيجيريا قد صادقت على اتفاقية التسجيل. وهكذا فإن معاهدة الفضاء الخارجي أصبحت تعد ١٠٠ دولة طرف و٢٦ دولة موقعة. أما اتفاق الإنقاذ فهو يعد ٩١ طرفاً و٢٤ دولة موقعة. أما اتفاقية المسؤولية فإنها تعد ٨٨ دولة طرفاً و٢٣ دولة موقعة. أما اتفاقية التسجيل فإنها تعد ٥٢ دولة طرفاً و٤ دول موقعة. وأخيراً فيما يتعلق باتفاق القمر هناك ١٣ دولة طرفاً و٤ دول موقعة.

سيدي الرئيس، أيها المندوبون الكرام، فيما يتعلق ببرنامج تعزيز القدرات بشأن قانون الفضاء فإن المكتب يواصل تعزيز الفهم والقبول والتنفيذ الخاص بمعاهدات الأمم المتحدة ومبادئها بشأن الفضاء الخارجي، ولدعم تبادل المعلومات بشأن قوانين الفضاء الوطنية وسياساته وتعزيز فرص التعليم والتربية في مجال قانون الفضاء. وحالياً يعكف المكتب على الإعداد لعقد

وهناك عدد متزايد من الدول الأعضاء قد بدأ يقدم معلومات إضافية وفقاً للتوصيات للقرار ١٠١/٦٢، وتلك المعلومات تشمل الإبلاغ عن أوان تعطيل إنهاء خدمة الأجسام الفضائية أو نقلها إلى مدار لإنهاء حياتها وما إلى ذلك من المعلومات.

كذلك فإن المكتب ينتهز هذه الفرصة كي يشيد باستعداد الدول الأعضاء وحسن نيتها هي والمنظمات الدولية الحكومية لمراجعة الممارسات وتعزيزها وفقاً للتوصيات والمقترحات بشأن توحيد تلك الممارسات. كما أن المكتب يشكر الدول والمنظمات على دعمها ولولا ذلك الدعم لما أمكننا أن نوفق في تنفيذ القرار في مثل هذا القدر من لنجاح.

وكما ورد الطلب في القرار ١٠١/٦٢، فإن المكتب قد أعد استمارة نموذجية للتسجيل وهذه الاستمارة والتي تستند إلى الممارسات المعتادة للتسجيل وكذلك التوصيات الواردة بالقرار ٦٢/١٠١ قد تم تعميمها إلى المندوبين الكرام ضمن وثيقة قاعة مؤتمرات وهي متاحة بكافة اللغات الرسمية في الأمم المتحدة. والاستمارة هي أيضاً متاحة من خلال موقع المكتب في الشبكة ويجري تعميمها على كافة البعثات الدائمة المعتمدة لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

وكما كان الشأن في الماضي، فإن المكتب سيواصل العمل على نحو حفازٍ بمعية الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، لدعم وعرض تسجيل الأجسام الفضائية. والمكتب على استعداد لمساعدة الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بتسجيل الأجسام الفضائية.

أخيراً، فإن المكتب يود أن يجدد النداء إلى كافة الدول الأعضاء التي أطلقت أو تدير أجساماً فضائية كي تسجلها لدى الأمين العام وفقاً لاتفاقية التسجيل أو قرار الأمم المتحدة ١٧٢١ ب ١٦، كما أن المكتب يسترعي انتباه الدول الأعضاء، الكلمة إلى المادة الثانية من اتفاقية التسجيل والتي تطلب من الأطراف إبلاغ الأمين بإنشاء سجلات وطنية، وتدعو الدول التي لم تقم بذلك بعد إلى إبلاغ المكتب وفق مقتضى الحال.

فيما يخص تنفيذ الواجبات الأخرى المناطة إلى الأمين العام، فإن المكتب يسره إبلاغ الوفود الكريمة بأنه وصله معلومات مقدمة من الدول الأعضاء، وقام بتعميمها، وفق أحكام المادة الحادية عشر من معاهدة الفضاء الخارجي والمادة الخامسة من اتفاقية الإنقاذ. هذه المعلومات تخص الأجسام الفضائية التي تم استعادتها، وكذلك المعلومات المتعلقة بالأجسام الموجودة حالياً



مجال القانون الفضائي، نشرة ٢٠٠٩ ستكون بين أيديكم ضمن وثيقة قاعة مؤتمرات، وستودع بموقع المكتب في الشبكة. ثانياً، تقديم المشورة والنصح بشأن القانون الدولي الفضائي والمسائل القانونية المتصلة في أنشطة الفضاء الخارجي. ثالثاً، تعزيز التعاون في مجال مع الهيئات والكيانات المعنية في قانون الفضاء وذلك بغية الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى زيادة فهم قانون الفضاء. رابعاً، المشاركة في المدرسة الصيفية التي ينظمها المكتب الأوروبي في قانون الفضاء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وأخيراً، تعزيز تطبيقات القانون الفضائي وتقديم المساعدة التقنية للحكومات بشأن المسائل المرتبطة بقانون الفضاء.

سيدي الرئيس، المكتب يسره إبلاغ اللجنة الفرعية أنه يواصل تحيين صفحاته المخصصة لقانون الفضاء بشبكة الانترنت، [؟يتعذر سماعها؟] تقديم أدوات كشأن دليل خطي بشأن الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي وقاعدة البيانات الخاصة بمعاهدات الفضاء الخارجي، فإنه أيضاً يزدود الموقع بمختلف قرارات الجمعية العامة والوثائق ذات الصلة باللغات الست الرسمية. وينتهز المركز هذه الفرصة لدعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة إمدادنا بأية أنشطة وبيانات ومواد بشأن قوانين الفضاء وسياساته.

سيدي الرئيس، أيها المندوبون الكرام، أعرب من جديد عن التزام المكتب بخدمة مصالح الدول الأعضاء في مجال القانون الفضائي. شكراً على حسن إصغائكم.

الرئيس: الشكر لمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي على هذا البيان الغني بالمعلومات، شكراً يا سيدتي.

أيها المندوبون الكرام عما قريب سأعلن رفع هذه الجلسة العامة من جلسات اللجنة الفرعية وقبل ذلك أود أن أذكر المندوبين الكرام ببرنامج عملنا لعصر اليوم.

نعود للاجتماع في الساعة الثالثة عصراً، وسأرفع فوراً الجلسة العامة لإفساح المجال لوقائع الندوة العلمية والجلسة العامة الرابعة بعد الثمانمائة للجنة ستستأنف بعد انتهاء الندوة العلمية، هل هناك أسئلة أو تعليقات بشأن هذا البرنامج المقترح لعصر اليوم؟ لا أرى طلبات للكلمة.

إذاً أبلغ المندوبين الكرام بأن هناك ملتقى بشأن الاتفاق الذي يحكم أنشطة الدول على سطح كوكب القمر وغيره من الأجرام السماوية الأخرى، والذي تنظمه البعثة الدائمة لأستراليا

حلقة دراسية بشأن قانون الفضاء بمعنية حكومة تايلندا ووكالة جيسدا، ومن المزمع أن تعقد هذه الحلقة في بانكوك من السادس عشر إلى التاسع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ونود أن نعرب عن امتناننا لوكالة شؤون الفضاء الأوروبية على دعمها لهذه الحلقة الدراسية لتوفير تمويل إضافي.

وفي نطاق أنشطة المكتب في مجال تعزيز القدرات في مجال قانون الفضاء الخارجي، فإن المكتب وبمعنية حكومة إيران الإسلامية، نظم مع وكالة الشؤون الفضائية الإيرانية وبدعم من منظمة التعاون في مجال الفضاء في دول آسيا والمحيط الهادي أبسكو، الحلقة الدراسية السادسة بشأن قانون الفضاء بعنوان "دور قانون الفضاء الدولي في سبيل تطوير وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في سبيل استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه في الأغراض السلمية"، عقدت هذه الحلقة الدراسية في طهران بين ٨ و١١ من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وتقرير الحلقة جاهز الآن. ويسرني إبلاغكم أن أعمال هذه الحلقة الدراسية ستوفر لحضراتكم على قرص مضغوط خلال هذا الأسبوع.

وكما طلبت اللجنة الفرعية، فإن المكتب واصل التعاون مع الخبراء بشأن تطوير المناهج المتعلقة بتعليم قانون الفضاء، ولهذا الغاية فإن المكتب قد نظم اجتماع الخبراء الثاني بشأن تعزيز التربية والتعليم في مجال القانون الفضائي في طهران يومي الثاني عشر والثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وهذا الاجتماع قد عقد بدعم سخي من جانب وكالة شؤون الفضاء الإيرانية، وإننا نعرب عن امتنان المكتب الصادق لهذه الوكالة على ذلك. وأهم غاية من اجتماع الخبراء المذكور تمثلت في مراجعة مشاريع المنهج مع مراعاة الملاحظات والتعليقات التي وردت من اللجنة ومن الدول الأعضاء. وخلال الاجتماع المذكور عكف المشاركون على فحص هيكل المسودة الأولى للمنهج المذكور ومضمونه، بغية توحيد ووضع اللمسات النهائية على المعلومات الواردة ضمنه. كما أن المشاركين قد بحثوا السبل الكفيلة بمواصلة العمل في إثر انتهاء الاجتماع المذكور. وتقرير الاجتماع بما في ذلك ما تضمنه من توصيات واستنتاجات متاح ضمن وثيقة لذلك الغرض. والخبراء سيواصلون عملهم بشأن هذا المنهج لحلقة دراسية أساسية بشأن قانون الفضاء على هامش الدورة الحالية من دورة اللجنة الفرعية.

ختاماً يا سيدي الرئيس، فإن المكتب يواصل عمل اللجنة الفرعية وجهودها في مجال تعزيز القدرات بشأن قانون الفضاء ويشمل ذلك، أولاً، تحيين دليل فرص التربية والتعليم في

لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا، وينتظم يوم الخميس، الخامس والعشرين من آذار/مارس الحالي، من السادسة والنصف إلى التاسعة مساءً في الأكاديمية الدبلوماسية بفيينا.

إعلانٌ أخير، أريد أن أبلغ الوفود الكريمة بأن القائمة المؤقتة للمشاركين في هذه الدورة ستوزع على حضراتكم خلال النصف الأول من هذا الأسبوع. والمرجو من جميع الوفود الكريمة التي لم تبادر إلى ذلك بعد أن ترسل خطاباً رسمياً يتضمن أسماء أعضائها إلى الأمانة في أقرب الآجال لإدراج تلك الأسماء في القائمة المؤقتة.

رفعت الجلسة، شكراً جزيلاً.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٢/١٦